الأمم المتحدة

A/ES-10/804–S/2018/1114

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
17 December 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام ورئيسة الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم اليوم لأوجه الانتباه على وجه الاستعجال إلى التدهور الخطير للحالة الميدانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بسبب تمادي إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في أعمالها غير القانونية والعدوانية، مثيرة بذلك دوامة جديدة من العنف، وهي تكثف من خطابها المفعم بالتأليب والتحريض، الأمر الذي يتسبب في سقوط المزيد من الضحايا في صفوف المدنيين، بما في ذلك من خلال ارتكابها أعمال قتل خارج نطاق القانون، وإمعانها في ممارسات الاحتلال الاستيطاني غير القانوني، في انتهاك خطير للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي هذه اللحظة التي تُكتب فيها هذه الرسالة، تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية تنفيذ الغارات العسكرية العنيفة في القرى والبلدات والمدن ومخيمات اللاجئين الفلسطينية، كما تواصل ترويع السكان المدنيين، وإلحاق الضرر بمقومات حياتهم المدنية، واعتقال واحتجاز المزيد من الناس، ولا سيما الذكور من فئة الشباب. فقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية في الأيام الأخيرة بتعقب العديد من المدنيين الفلسطينيين وقتلهم في عمليات عسكرية عقابية خارج نطاق القانون، كان الهدف منها الانتقام من السكان بعد مقتل ثلاثة جنود إسرائيليين. وفي غضون ٢٤ ساعة فقط، أعدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية أربعة مدنيين فلسطينيين، هم: أشرف نعالوة (٢٣ سنة)، وصلاح عمر البرغوثي (٢٩ سنة)، وحمدان توفيق العارضة (٦٠ سنة)، ومجد مطير.

281218 201218 18-22106 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ونُفذت هذه العمليات بالتزامن مع عدد لا يحصى من الغارات شنتها قوات الاحتلال والمستوطنون المتطرفون المسلحون الذين يتمادون في أعمال العنف تحت حماية قوات الاحتلال، مع الإفلات التام من العقاب على الاعتداءات التي يمارسونها ضد السكان المدنيين الفلسطينيين العزل، وعلى الدمار الذي يثونه بشكل منهجي ومتعمد في أثناء حملة الرعب التي يقومون بها. ومن ذلك الهجمات التي نفذوها في عدد من القرى، على غرار ما وقع في منطقة نابلس أو في عين يبرود، في الضفة الغربية المحتلة، حيث فتح المستوطنون نيران بنادقهم على المنازل الفلسطينية، يصحبهم في أثناء ذلك كله جيش الاحتلال الإسرائيلي. وفي عدة حالات، أدت هجمات ميليشيات المستوطنين إلى اشتباكات مع المدنيين الفلسطينيين الساعين إلى الدفاع عن أنفسهم وحماية ذويهم من وحشية الاحتلال.

وفي هذا الصدد، يجب أن نشير إلى أن هذه الهجمات الوحشية على السكان المدنيين الفلسطينيين تشكل، في جملة أمور، انتهاكات خطيرة لأحكام المادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص بوضوح على أنه ”لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً. تُحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب. السلب محظور. تُحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم“.

وبالإضافة إلى الغارات العسكرية التي تشنها السلطة القائمة بالاحتلال، لا يزال خطاب التأليب والتحريض الذي تستعمله الحكومة والجيش الإسرائيليان يغذي بيئة خطيرة تشجع على المزيد من العنف تجاه الشعب الفلسطيني وقيادته، بما في ذلك استمرار خطاب الكراهية الذي يستهدف بالتحديد الرئيس الفلسطيني محمود عباس ويهدد حياته. ومن الواجب إدانة هذا التحريض وهذ الاستفزاز، كما يجب على الحكومة الإسرائيلية الكف عن التحريض والاستفزاز، فهي المسؤولة عن أي أذى يصيب الرئيس عباس وشعب فلسطين.

وفي الوقت نفسه، لا بد لي أن أوجه انتباهكم إلى تمادي السلطة القائمة بالاحتلال في الاستيطان غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة، متوسلة بكل الذرائع والأعذار، بما في ذلك اعتبارها ذلك وسيلة للعقاب الجماعي على أعمال العنف، مع أن هذه الأعمال لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تبرر هذا السلوك غير القانوني، بما في ذلك، وعلى وجه الخصوص، في القدس الشرقية المحتلة وحولها. وفي هذا الصدد، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بكل استخفاف واستفزاز عن نواياه في تثبيت آلاف الوحدات الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة من خلال ما يسمى تدابير ”التصديق القانوني“، كما أنه يسعى إلى بناء ٨٢ وحدة سكنية جديدة في مستوطنة عوفرا غير القانونية، على مقربة من المكان الذي وقعت فيه بعض حوادث العنف في وقت سابق من هذا الأسبوع، إضافة إلى منطقتين صناعيتين جديدتين بالقرب من مستوطنتي أفناي حيفيتس وبيطار إليت غير القانونيتين.

واليوم ونحن على مشارف الذكرى السنوية الثانية لاتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، من الضروري التذكير بأن مجلس الأمن أكد من جديد بعبارة صريحة أن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي يشكل ”انتهاكاً صارخاً“ للقانون الدولي و ”ليس له أي شرعية قانونية“، وأن المجلس طالب إسرائيل بأن توقف فورا وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احتراما كاملا. ولا يمكن أن يمر ازدراء إسرائيل للمجلس دون رد، لأنه من الواضح أن عدم محاسبة السلطة القائمة بالاحتلال لن يؤدي سوى إلى تشجيعها على مواصلة حملتها الاستيطانية غير القانونية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية، دون اعتبار للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة وإرادة المجتمع الدولي.

ويجب أن نتذكر أيضاً أن الجمعية العامة أكدت من جديد منذ أسبوع واحد فقط، في ٦ كانون الأول/ديسمبر، تأكيداً لا لبس فيه، الإجماع الدولي في هذا الصدد، باتخاذها القرار ٨٩/٧٣ الذي قدمته أيرلندا تحت عنوان ”إقامة سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط“. وقد كررت الجمعية العامة في هذا القرار بعبارات صريحة الدعوة إلى ”القيام، دون إبطاء، بتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧، بما في ذلك احتلال القدس الشرقية“، مجددة بذلك تأكيدها للأساس القائم منذ زمن طويل، والذي يحظى بالدعم الدولي، لإيجاد حل عادل ودائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، ومؤكدة أيضا دعم المجتمع الدولي الثابت للحل القائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

وإننا ندعو إلى الانتباه على وجه الاستعجال إلى الانتهاكات الإسرائيلية المذكورة أعلاه – من بناء للمستوطنات غير القانونية وتوسيعها، وقتل للمدنيين الفلسطينيين، وممارسة للعقاب الجماعي على السكان الفلسطينيين، وتحريض على الشعب الفلسطيني وعلى قيادته – وإلى ما يمكن أن ينجم عن تلك الانتهاكات من عواقب خطيرة إن هي ظلت مستمرة. والمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، مطالب بالتصرف بمسؤولية وتوجيه رسالة واضحة إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مفادها أنه يجب الكف عن هذه السياسات والممارسات غير القانونية كافة، وأن إسرائيل ستتحمل كامل المسؤولية عن عدم امتثالها للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. إننا نناشد مجلس الأمن أن يتخذ إجراءات عاجلة للتصدي لهذه الحالة الحرجة، بما يتمشى والواجبات التي أوكلها إليه ميثاق الأمم المتحدة وينسجم مع القرارات التي اتخذها هو بنفسه، ولا سيما، على وجه الخصوص، القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ونناشده على وجه الخصوص أن يتخذ التدابير اللازمة لضمان حماية السكان المدنيين الفلسطينيين الذين يرزحون تحت الاحتلال الإسرائيلي الوحشي وغير القانوني.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٥٢ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (A/ES-10/803-S/2018/1107)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ونظرا لما ذُكر من جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان بحق الشعب الفلسطيني، يجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وأن يُقدم الجناة إلى العدالة.

وأرجو التفضل بتعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة